انعكاسات تقلبات سعر الصرف على عمليات الاستيراد و التصدير في الشركات التجارية

Implications of exchange rate fluctuations on import and export operations in commercial companies

د. شريط صلاح الدين[1]؛ ط.د/ بوعظم منير[2]

الاستلام: 2018/10/31 القبول: 2019 /01/11

ملخص:

شهد الدينار الجزائري انزلاقا معتبرا، حيث سجل مستويات قياسية لم تمر بها الجزائر من قبل، ولا تقتصر تداعيات تهاوي العملة على المواطنين بل تتعدى ذلك إلى الشركات التجارية المنتجة والمستوردة للمواد الأولية أو المنتوجات الأخرى الموجه خاصة للتصدير،

وقد تم تفعيل جملة من الإجراءات ومن أهم التدابير الذي تم اعتمادها تتمثل دخول نظام الترخيصات في مجال الاستيراد والتصدير، ما يسمى بالكوطة المسموح به.

الكلمات المفتاحية: انعكاسات – أثر – تقلبات سعر الصرف – عمليات الاستيراد والتصدير - الجزائر.

الترميز M10 ; E05:

Résumé:

Le dinar algérien a connu une baisse significative, puisque l'Algérie n'avait jamais atteint un niveau record et que les conséquences de l'effondrement de la monnaie ne se limitaient pas aux citoyens, mais aux entreprises commerciales produisant et important des matières premières ou d'autres produits destinés spécialement à l'exportation.

Un certain nombre de mesures ont été mises en œuvre et les mesures les plus importantes qui ont été adoptées sont l'introduction du système de licences dans le domaine des importations et des exportations, ce que l'on appelle l'autorité autorisée.

Mots clés : Conséquences – effets - vicissitudes du taux de change – Opérations d'import / export - Algérie

JEL classification : M10 ; E05.

[1] - جامعة المسيلة cheriet salah eddine4@gmail.com

[2] - جامعة المسيلة، طالب دكتوراه بوعظم منير bouaadamounir@yahoo.com

1. مقدمة:

لقد أدى ظهور المنظمات العالمية الاقتصادية وتوسعها إلى زيادة في رفع حجم المبادلات التجارية بين مختلف الدول العالم، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة تتصادم القوى فيما بينها بفعل أربعة عوامل أساسية وهي: تحرير التجارة الدولية، تدفق الاستثمارات الخارجية، الثورة التكنولوجية والمعرفية وازدياد دور الشركات المتعددة الجنسيات.

أدى هذا إلى تحول الاقتصاد العالمي إلى الاقتصاد الحر، وانحصار دور القطاع العام وبروز أكثر للقطاع الخاص من خلال خصخصة وسائل الإنتاج ومحو الحدود السياسية بين الدول، مع انتقال السلع والخدمات بين أرجاء العالم. في حين انحصر الاقتصاد الجزائري على المحروقات، حيث تمثل مداخليه في عائدات صادرات البترول بنسبة تفوق 97 %، مما استدعى تبني مصادر تمويل جديدة وبوادر تعمل على تنويع الاقتصاد مع فتح المجال للشركات فيما يخدم الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة.

مما سبق تظهر ضرورة استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات أجنبية، غير أن أسعار الصرف تتميز بعدم الثبات لاقترانها بعوامل عدة وظروف اقتصادية يسودها عدم اليقين. ولأسعار الصرف أهمية بالغة كون أنها تعتبر الركيزة الأساسية في ضبط السياسة النقدية والتصدي للأزمات المالية والاقتصادية.

1.1 إشكالية البحث:

وفي هذا الإطار تكون الإشكالية الرئيسية لموضوع بحثنا كالآتي :

ما هي انعكاسات تقلبات سعر الصرف على عمليات الاستيراد والتصدير في الشركات التجارية ؟

هذا السؤال بدوره قادنا إلى طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما هي العوامل المؤثرة على تقلبات سعر صرف في الجزائر ؟
- ✓ ما أثر سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على صادرات وواردات الجزائر؟

2.1 أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من محاولته تحديد الانعكاسات التي يمكن أن تنجم من التقلبات لسعر الصرف على صادرات وواردات الشركات التجارية.

يمثل سعر الصرف المؤشر الأساسي في العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلاله يتم توجيه السياسة التنموية لكل دولة، وبذلك يمثل المرآة للوضع الاقتصادي السائد لدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. استقرار سعر الصرف يوحي بمدى سلامة السياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الوقوف أمام الاختلالات والأزمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد كل بلد معين .

الهدف من هذه الدراسة الوصول إلى توضيح انعكاسات تقلبات سعر الصرف على الصادرات وواردات الجزائر كون هذه الأخيرة تعتمد على منتوج واحد كمصدر استراتيجي لها.

وبغية الوصول إلى ذلك ارتأينا التركيز في عملنا على حالة الجزائر مراعين بذلك اتجاهه الساعي في تحرير الاقتصاد القومي وانفتاحه على الخارج .

1.3 أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- يعد موضوع سعر الصرف من أهم المواضيع التي تشغل حيزا كبيرا في الوقت الحالي وهذا نظرا للحاجة المتزايدة للإحاطة بالسياسات النقدية المتبعة من طرف دول العالم؛

- إبراز أهمية سعر الصرف في رسم سياسة تنموية محكمة؛

- دراسة وتفسير أهم انعكاسات تدهور سعر الصرف على عمليات الاستيراد والتصدير للشركات التجارية؛

- الوقوف على أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف.

2. مفاهيم عامة حول سعر الصرف

1.2 مفهوم سعر الصرف

لقد اهتم الباحثين والاقتصاديين بحصر مفهوم سعر الصرف في الأساس الذي يتم من خلاله مبادلة النقد المحلى بالنقد الأجنبي ، لهذا يترتب علينا أن نقوم بعرض المفاهيم العامة المختلفة لهذا السعر.

1.1.2 تعريف سعر الصرف :

تعددت التعاريف من طرف المفكرين الاقتصاديين إلا أنها تصب في مفهوم واحد يتمثل في أن سعر الصرف هو أداة لقيام عمليات تجارية و مالية مع الخارج، كما يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بأخرى وبالتحديد فهو قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات العملة الوطنية.[1]

من جانب آخر يمكن تعريف سعر الصرف بطريقة عكسية على انه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية[3]، في حين يفضل كثير من الاقتصاديين النظر إلى سعر الصرف بالصيغة التي تعبر عن تعادل العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية وليس تعادل العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية.

2.1.2 كيفية تسعير العملات[2].

يتم تسعير العملات حسب طريقتين وهما:[4]

أ. طريقه التسعير المباشر :

تمثل هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، في الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر، ومن أهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا ففي المركز المالي يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي: 1 جنيه إسترليني= 3.476 فرنك فرنسي

ب. طريقة التسعير غير المباشر : هي عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذا النوع من التسعير، حيث يعتبر الأكثر استخداما وانتشارا بما في ذلك الجزائر، كما تعتبر العملة الأجنبية المبلغ الثابت (عملة الأساس) في حين العملة الوطنية تمثل المبلغ المتغير . ففي الجزائر يقاس الدولار الأمريكي بعدد الوحدات من الدينار الجزائري كما يلي : 1 دولار أمريكي = 59.67 دينار.

3.1.2 أشكال سعر الصرف

يمثل سعر الصرف أداة و مقياس للتبادل كما يأخذ عدة أشكال كل واحد منها غرض و هدف محدد.

أ. سعر الصرف الاسمي : تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف الاسمي)، و هذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة [5]،حيث يعرف بأنه ذلك السعر النسبي بين عملتين.

كما يعرف بأنه أداة تمكن من قياس قيمة تبادل عملة بقيمة عملة بلد آخر، بتأثير قوى العرض و الطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى السعر صرف رسمي أي المعمول به في ما يخص المبادلات الجارية والرسمية وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية .[6]

ب. سعر الصرف الحقيقي : تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر أيضا من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي، الذي يمكن اعتباره مؤشر مرجح تجاريا، يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم.

كما ان سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي و سعر الصرف الاسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض. [7]

يأخذ سعر الصرف الحقيقي بعين الاعتبار التغيرات في مستوى أسعار الدول أي أنه يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات، و بالتالي يؤثر على تنافسية منتوجات البلد و بالتالي على صادراته و وارداته.

يمكن استنتاج من التعاريف أن أسعار الصرف الحقيقية لا يقع التعامل بها في الأسواق ، بل هو نوع من المؤشرات التي يتم حسابها باستخدام الصيغة التالية:[8]

$$SR=S_T(P^A_T /P_T^B)$$

حيث أن:

SR: سعر الصرف الحقيقي

S_T : سعر الصرف الاسمي للعملة A مقابل العملة B .

P^A_T : مستوى الأسعار في بلد العملة A .

P_T^B : مستوي الأسعار في بلد العملة B .

2.2 محددات سعر الصرف

يتأثر تحديد سعر الصرف بتوليفة واسعة من العوامل والتي تجعل من حالة السوق الحرة حالة غير واقعية لاسيما في تلك الدول التي تعاني من المشاكل في توفير النقد الأجنبي، فإذا و وضعنا جانبا الأحداث السياسية والعسكرية يمكننا القول بأن أهم التغيرات التفسيرية المؤثرة في جانبي الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه تتمثل في مدى تعادل القوة الشرائية وتعادل أسعار الفائدة.

1.2.2 نظرية تعادل القوة الشرائية :

تفترض نظرية تعادل القوة الشرائية أنه في الفترة الطويلة تتحدد أسعار الصرف بمستويات الأسعار في الدول المختلفة، وتستقي فكرة النظرية من قانون السعر الواحد الذي ينص على أن سعر سلعتين متماثلتين في سوق مناسب يجب أن يكون واحد والانحراف عن ذلك القانون سيتم تصحيحه بسرعة من خلال المشترين الذي يشترون السلعة الأقل سعرا. كما يتم التعبير عن مستوى الأسعار في الدول الأجنبية Pyعلى أنها مستوى الأسعار في الدولة Pa مضروبا في سعر الصرف e معبرا عنه كعملة أجنبية لكل وحدة من عملة الدولة a حيث: Py = Pa.e .[9]

تلعب معدلات التضخم حسب هذه النظرية حسب هذه النظرية دورا هاما في تحديد سعر الصرف حيث تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني [10].

2.1.2 نظرية تعادل أسعار الفائدة :

حسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة وكقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد ما مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائد في البلد الآخر[11].

3. سياسة تخفيض العملة

1.3 مدخل عام لتخفيض قيمة العملة

1.1.3 تعريف تخفيض قيمة العملة:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء أتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية[12]. كما تعرف تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية أنها إنقاص قانوني لعدد وحدات العملة الأجنبية التي تمثله وحدة النقد الوطنية. أو هي قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية إلى الخارج أي ارتفاع سعر صرفها[13].

2.1.3 أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من أهم سياسات سعر الصرف التي تسعى لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي ومساعدة الدولة على تحقيق النمو والرفاهية من خلال تحقيق جملة من الأهداف المسطرة:

- يتمثل الهدف الرئيسي في علاج أو تقليص عجز الميزان التجاري، وذلك عند قيا م الدولة بالتدخل في الأسواق الصرف بغرض تقليص الفارق بين المستوى العام لأسعار منتجاتها عن الأسعار في الخارج، وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما يهدف التخفيض إلى الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج؛[14]

- إنعاش الرصيد المحلي المكون من العملة الصعبة نتيجة زيادة الصادرات مما يساعد على الوفاء بالالتزامات اتجاه الخارج. بالإضافة أن تقليص الواردات يعني تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات والناتج المحلي؛

- إعادة بعث وتنشيط القطاعات التصديرية وذلك لأن السلع المصدرة تعتمد على قطاعات تكميلية ، فإن تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام

المزيد من اليد العاملة مما ينتج عنه معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي بسبب التوسع الحادث في الصناعات التقليدية؛[15]

- عملية التخفيض من شأنها أن تخفض أسعار الصادرات من منظور الأجانب، حيث لا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب، حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية حساب التجارة غير المنظورة الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها مناسبة أي منخفضة التكلفة، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية ما يساهم في تطوير المحلية وتحسين وانتعاش رأس المال.[16]

2.3 النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة

1.2.3 نظرية أسلوب المرونات

يتناول أسلوب المرونات انعكاسات تقلبات سعر الصرف وأهميتها في إحداث التوازن في الميزان التجاري والمدفوعات وذلك في ظل افتراضات مبسطة للواقع نجملها فيما يلي[17]:

- يعترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات وأن عرضهما تام المرونة؛

- عدم وجود سلع أخرى سواء بدائل للواردات أو سلع وسيطة تمثل مكونا أجنبيا في السلع المصدرة والتي أيضا لا يتم استهلاك أي جزء منها محليا؛

- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات.

كما يعتمد أسلوب المرونات إما على زيادة الواردات عن طريق تحويل الإنفاق من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين، أو زيادة الواردات بواسطة تحويل الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين، في حين لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات بل يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات.

يمكن صياغة النظرية بالاعتماد على صياغة مارشال - ليرنر وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه الميزان التجاري.

يتم صياغة النظرية بالانطلاق من حالة التوازن وبافتراض[18]:

X قيمة الصادرات بالعملة الوطنية

M قيمة الواردات بالعملة الأجنبية

P سعر الصرف

B الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية

e_x مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

e_m مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة.

إذا اعتبرنا الصادرات والواردات في شكل دالة، فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب على النحو التالي:

$$e_x = \frac{dX}{dp} . \frac{P}{X} \qquad (1)$$

$$e_m = \frac{dM}{dp} . \frac{P}{M} \qquad (2)$$

يتم التعبير عن الميزان التجاري بالعملة الوطنية وفق المعادلة أدناه:

$$B = X - MP \qquad (3)$$

لمعرفة أثر التغيير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B يجب اشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف على النحو التالي:

$$\frac{dB}{dP} = M\left(\frac{dX}{dP} . \frac{P}{X} - \left(1 + dM \diagup dP \frac{P}{M}\right)\right) \qquad (4)$$

وبتعويض (1) و (2) في المعادلة (4) نجد :

$$\frac{dB}{dP} = M(e_x + e_m - 1) \qquad (5)$$

وتعني المعادلة (5) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار $M(e_x+e_m-1)$ ، كما يشترط لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة أي تحسين الميزان التجاري أن تكون : $e_x + e_m > 1$

2.2.3 نظرية الاستيعاب

تهتم هذه النظرية بتحليل الآثار الناجمة عن عملية تخفيض قيمة العملة على العجز في ميزان التجاري من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القوميين. تعتبر هذه النظرية أشمل وأوسع لأنها تمتد إلى مستوى الكلي باقتصاد. ولقد تم تعريف الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب (الإنفاق الحكومي والاستهلاكي والاستثماري) حيث من خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكينزي لاقتصاد متفتح على العالم الخارجي تنطلق هذه النظرية في دراستها لآثار التخفيض.[1]

كما يمكن التعبير على النظرية من خلال المعادلة التالية:[20]

$$Y = C + I + G + X - M \qquad (1)$$

حيث أن :

Y : الناتج الوطني أو الدخل الوطني، C : الاستهلاك الكلي، I:الاستثمار الكلي، G:الإنفاق الحكومي، X: قيمة الصادرات، M : قيمة الواردات

من خلال المعادلة يمكن جمع المتغيرات الكلية C ، I و G والتعبير عنها بالاستيعاب الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني الداخلي من أجل نفقاته الداخلية أما الفرق بين الصادرات والواردات فيجسد حالة الميزان التجاري.

كما يمكن إعادة صياغة المعادلة (1) بحيث ترتبط بين الدخل الوطني والاستيعاب من ناحية ورصيد الميزان التجاري من ناحية أخرى لتصبح على النحو التالي:

الدخل القومي – الاستيعاب = الصادرات – الواردات (2)

من العلاقة (2) يمكن إرجاع العجز في الميزان التجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج الوطني، ولعلاج العجز يجب أن يعمل التخفيض في قيمة العملة على تخفيض الاستيعاب وفي نفس الوقت زيادة الدخل القومي وذلك عن طريق رفع الأسعار المحلية لكل من الصادرات والواردات التي تدخل كمنتج وسيط في الإنتاج المحلي وتزيد الصادرات مما يخلق زيادة في مستوى الدخل القومي.

4. دراسة تحليلية لحالة الجزائر

1.4 تطور الصادرات و الواردات في الجزائر

1.1.4 تطور الصادرات:

تسعى الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات بانتهاجها إصلاحات متعددة على غرار الخوصصة، التنويع الاقتصادي واعادة التأهيل للمؤسسات ودعمها بتوفير جملة من الامتيازات كالإمدادات المالية والإعفاءات الضريبية، إلا أن الواقع كان عكس ذلك، حيث هذا الاتجاه باء بالفشل وأن حجم الصادرات خارج المحروقات بقي ضعيفا، ويمكن معاينته من خلال البيانات التي خصت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الجدول التالي.

جدول رقم 1 : تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2015

قيمة بالمليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	35724
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

نلاحظ من إحصائيات الجدول رقم (01) أن الصادرات الإجمالية الجزائرية عرفت تطورا ونموا تدريجيا خلال سنة 2005 حتى 2008 حيث شهدت قيمة الصادرات ارتفاعا معتبرا يقدر ب 79298 مليون دولار بعدما كانت 45036 مليون دولار سنة 2005 بمقدار وتغير 34262 مليون دولار وهو ما يعادل زيادة ب: 76.07 بالمائة، كما ترجح الزيادة المعتبرة إلى نمو صادرات المحروقات بنسبة 76 بالمائة حيث بلغت قيمتها مستوى قياسي بمقدار 77361.1 مليون دولار بسبب أسعار النفط التي تجاوزت 100 دولار للبرميل الواحد.

يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد بالدرجة الأولى على البترول حيث تحتل حصة صادرات المحروقات حصة الأسد في الصادرات الإجمالية للجزائر، بينما الصادرات خارج المحروقات في أحين الأحوال لا تتعدى نسبة 6 بالمائة.

2.1.4 تطور الواردات:

تتصف التجارة الخارجة الجزائرية كغيرها من الدول العربية والنامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد، ومن أجل توضيح نسبة الواردات الجزائرية واستنباط بعض السمات المميزة لها نستعين بالجدول التالي:

الجدول 02: تطور الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 2005-2015 .

القيمة بالمليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50346	4852	58580	51501

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية

نستنتج أن الواردات الجزائرية في ارتفاع مستمر ومتزايد رغم سعي الجهات الحكومية إلى اعتماد سياسة التخفيض بسبب أنها أصبحت تشكل عائق حقيقي للبلاد وهاجس كبير كون أن العائدات الجزائرية تقلصت بشكل محسوس مع تدهور أسعار النفط.

2.4 أثر تقلبات سعر الصرف على عمليات الاستيراد و التصدير

1.2.4 تطور سعر الصرف مقابل الدولار و الأورو

إن سعر الصرف، يشكل إحدى اهتمامات الحكومة الجزائرية الكبرى لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة، وسنحاول التعرف على تطور هذا المتغير خلال الفترة 2005إلى غاية 2015 حيث يبين الجدول أدناه وبناءا على المنحنى أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية عرف عدة تطورات نوجزها فيما يلي[21]:

الشكل رقم 01 : منحنى تطور الدينار مقابل الدولار والأورو

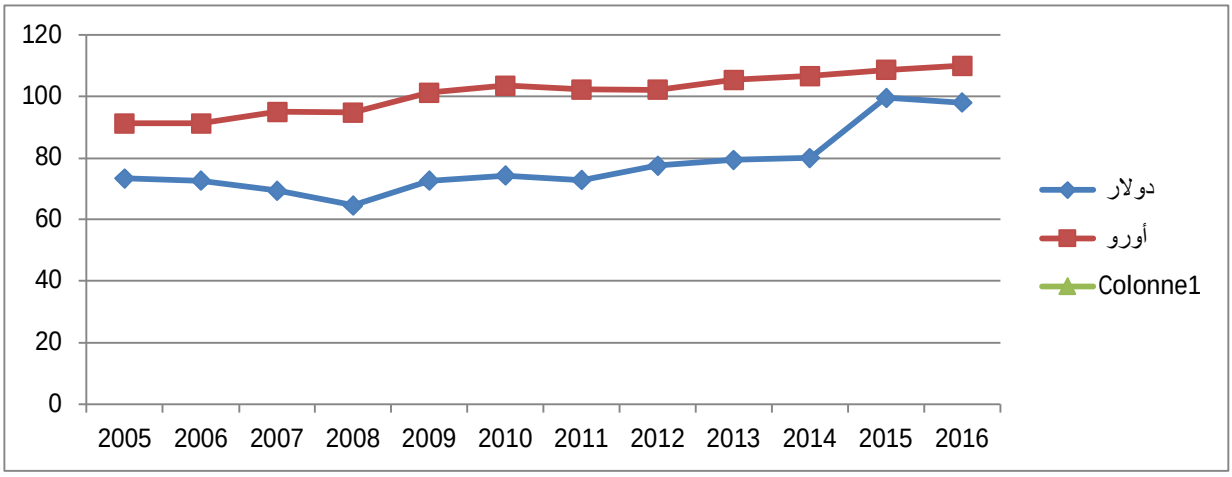

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك العالمي

واستنادا إلى البيانات المعروضة أعلاه، فإن سعر صرف الدينار عام 2012 بلغ77.85 دينار، بينما بلغ المتوسط عام 2013 حوالي 79.38 دينار، ليرتفع إلى الصرف على 80.06 دينار للدولار الواحد عام 2014. يتضح أن تقلبات صرف الدولار أمام الأورو انعكست على الدينار الجزائري الذي يعتمد على سلة من العملات لتقدير سعر صرفه، فإنه عرف أكبر فارق مع الدولار. ولكن انزلاق الدينار يتم أيضا عن توجه حكومي في محاولة لتقليص حجم وقيمة العجز المتنامي ولو حسابيا.

يتضح من الشكل أن منحنيي دولار/دينار والأورو/ دينار في تنازل مستمر خلال الفترة رغم تحسن نوعا ما في سنتي 2007 و 2008 . كما قدرت نسبة تخفيض الدينار الجزائري، خلال سنة واحدة، مقابل الدولار بالخصوص، بقرابة 20 في المائة.

2.2.4 أثر تقلبات سعر الصرف على عمليات الاستيراد والتصدير في الجزائر

عرفت الفترة الممتدة من 2008 إلى 2009 تراجع كبير في إجمالي الصادرات الجزائرية حيث بلغت 45194 مليون دولار سنة 2009 بعدما بلغت حدها الأقصى سنة 2008 (79298 مليون دولار) مع ، وهذا يرجع لتدهور أسعار النفط نتيجة الأزمة العالمية للسنة 2008، مما كان وراء تراجع صادرات المحروقات لتستقر عند 44128 مليون دولار. نسبة انخفاض 43%

إن تقلبات المستمرة في أسعار صرف الدينار الجزائري من شأنها التأثير على أجمالي قيمة الواردات الجزائرية. فأن التدهور المستمر في قيمة سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة الممتدة من 2005حتى 2008 أدى غلى ارتفاع قيمة إجمالي الواردات الجزائرية من 20048 مليون دينار لتبلغ قيمة 39479 مليون دولار في سنة 2008 بنسبة ارتفاع 96.92 %

نستنتج من تحليل العلاقة بين تطور سعر الصرف مع تطور قيمة الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة المدروسة أن ارتفاع قيمة العملة المحلية في السنوات 2005 حتى 2008 أدى إلى زيادة إجمالي الصادرات مع تسجيل زيادة في قيمة إجمالي الواردات ، أما في حالة تخفيض قيمة الدينار في الفترة 2012 إلى 2015 أدى إلى انخفاض مستمر في الصادرات وزيادة تدريجية في قيمة الواردات وهذا ما يبين عدم فاعلية سياسة سعر الصرف في ترقية الصادرات والحد من الواردات في ظل التقلبات المستمرة في أسعار الصرف وذلك راجع لاعتماد الاقتصاد الجزائري على العائدات البترولية بالدرجة الأولى إذ يبقى اقتصاد ريعي معتمدا على منتوج واحد وهو النفط الذي يشكل أكثر من 96 % من العوائد وعدم القدرة على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

إن ارتفاع كلفة قيمة الأورو مقابل الدولار يمثل عبئا كبيرا في ارتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة الأورو بالخصوص الحبوب، الأدوية، المواد التجهيز الصناعية والمواد الغذائية مقابل تصدير النفط بالدولار. في مجال الصادرات الجزائرية الذي يعتمد على المحروقات الذي يسعر بالدولار ففي سنة 2006 بلغت قيمة الصادرات من المحروقات بالدولار ما قيمته 53456 مليون أورو مقابل 40766 مليون دولار وما يمكن استنتاجه هو انخفاض قيمة الصادرات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى الأورو بسبب ضعف العملة الأمريكية مقابل عملة الإتحاد الأوروبي.

5.الخاتمة:

1.5 نتائج الدراسة:

مشكلة الاقتصاد الجزائري تبقى مطروحة بإلحاح والانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع مرتكزا على المنتوج المحلي ما زال مطروحا رغم كل الجهود الساعية من خلال مخططات الإنعاش الذي سخر فيها أكثر من 800 مليار دولار، إلا أن النتيجة بقت على حالها أي دون تغيير ونصيب الشركات الوطنية العمومية والخاصة لا يرق لمستوى ومعدلات ما تم ضخه من أموال.

إن تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار والأورو بموجب أسلوب المرونات لم ينعكس على اقتصاد البلد في التحكم في العجز الخاص بالميزان التجاري. إن صادرات الجزائر تتمثل في النفط وتشكل 96 بالمائة من إجمالي الصادرات، بينما الصادرات خارج المحروقات تبقى محصورة في مجموعة من المنتجات والتي تتعدى على أقصى تقدير 5 بالمائة. وبالتالي، فإن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم ينعكس على الصادرات الجزائرية كون أن هذه الأخيرة، منذ سنة 2012، وهي في انخفاض مستمر ومحسوس. الجزائر تعيش في السنوات الأخيرة أزمة خانقة جعلت قيمة الدينار الأرخص على الصعيد الدولي ، وذلك مقارنة بدول المجاورة التي لا تملك ثروات باطنية مهمة كما هو الحال بالنسبة للجزائر، ما يعني أن تحويلات الدينار الجزائري للعملات الأخرى ستقل بشكل كبير.

يعتبر النفط الركيزة الأساسية الوحيدة للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل وحده نسبة 60 في المائة من الميزانية العامة، كما أنه يفوق 96 في المائة من صادرات الجزائر منحصرة في البترول والغاز الطبيعي. تبلغ العوائد المالية الناجمة عن بيع النفط 60 مليار دولار بالمتوسط سنويا. لذلك فقد كلف انخفاض سعر البرميل خزينة الجزائرية تراجعا ملحوظا، حيث تراجعت العائدات المالية بشكل كبيرا.

إن تخفيض قيمة الدينار بموجب أسلوب المرونات لم ينعكس على سياسة البلد في التحكم في العجز الخاص بالميزان التجاري. إن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم ينعكس على الصادرات الجزائرية كون أن هذه الأخيرة، منذ سنة 2012، وهي في انخفاض مستمر ومحسوس.

2.5 التوصيات والإقتراحات:

مما سبق نخلص إلى تبني الاقتراحات التالية:

- بناء اقتصاد قائم على تنويع النشاطات في مختلف المجالات من خلال تشجيع الشركات في الاستثمار في مجالات قد ترجع بفائدة على الاقتصاد؛
- تنشيط العمل التصديري بتفعيل أكثر لميكانيزمات آلية سعر الصرف والاعتماد على مكاتب الصرف خاصة أنها لا تحدد سقف المبالغ المصروفة،
- توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الكفاءات والاستفادة من الخبرة في تطوير المنتوج المحلي وزيادة الإنتاج من أجل التصدير ؛
- اللجوء إلى الإجراءات الجبائية والجمركية بما يخدم الشركات العاملة في مجال التصدير والاستيراد لإعطاء ديناميكية أكثر للانضمام للأسواق الأجنبية والتنافس؛
- توظيف الوفرة المالية للجزائر في مشروعات خالقة للثروة، على غرار الاستثمار في البحث العلمي، السياحة، الصناعة والفلاحة؛
- ضرورة إعادة التفاوض مع الطرف الأوربي من اجل تسهيل دخول السلع الجزائرية إلى منطقة الاتحاد الأوربي، خاصة أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لم تستفد من هذا الاتفاق؛
- الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل الرفع من قدراتها التصديرية، ولا يتأتى ذلك إلا بالتكوين الجيد للأفراد والتنسيق بين كل الأطراف سواء موظفين مؤسسات او سلطات؛
- الإسراع في تجسيد على الواقع مكاتب الصرف المنصوص عليها في برنامج التأهيل الهيكلي سنة 1994 وذلك لدفع الديناميكية في المبادلات مع الخارج؛
- الإتمام والمواصلة في الإصلاحات التي انطلقت منذ فترة في القطاعات الحساسة كالجمارك، النظام المصرفي، الإدارة الضريبية...،
- تحديث قطاع البنوك مع إدخال التقنيات الحديثة بغية السماح انتقال العملات الأجنبية بين الدول.

- الجزائر ملزمة اليوم بالذهاب إلى إصلاحات عميقة للخروج من الأزمة، إضافة إلى محاربة الفساد والبيروقراطية وهذا ما يتطلب إقرار الحكم الراشد ودولة القانون.

6. الهوامش و المراجع :

[1] محمد احمد السيريتي، ***التجارة الخارجية***، الدار الجامعية، مصر ، 2009.ص 246

[2] الطاهر قانة ، ***اقتصاديات صرف النقود و العملات*** ،دار الخلدونية ، الجزائر 2009. ص10

[3]Philipe Avoyo "***finance-appliquée***" Dunod, Paris ,1993. P53

[4] الطاهر لطرش ، ***تقنيات البنوك*** ، "ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2010. ص96

[5] الطاهر قانة ، نفس المرجع السابق. ص11

[6] عبد المجيد قدي، ***المدخل السياسيات الاقتصاديات الكلية***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005. ص103

[7] صلاح الدين حامد ، ***أسعار صرف العملات***، مجلة اضاءات مالية و مصرفية، معهد الدراسات المصرفية العدد 12 ، الكويت ،2011 ص2

[8] جوزيف دانيا لز وديفيد فانهوز ، ***اقتصاديات النقود و التمويل الدولي***، ترجمة محمود حسني حسني،دار المريخ للنشر،2010. ص69

[9] محمد كمال الحمزاوي، ***سوق الصرف الأجنبي***، منشاة المعارف الإسكندرية ،مصر،2004 . ص40

[10] محمد كمال الحمزاوي، نفس المرجع السابق، ص45

[11] الطاهر لطرش ، نفس المرجع السابق .ص104

[12] زينب حسن عوض الله، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2008 ص292-293

[13] عبود زرقين ، ***الاستراتيجيات الملائمة للتنمية الصناعة في الجزائر***، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 45، لبنان 2009. ص185

[14] زينب حسن عوض الله نفس المرجع السابق ، ص293

[15] صيحي حسون الساعدي ، أياد عماد عبد، ***أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة***، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 7، 2011. ص91

[16] هجيرة عبد الجليل، ***أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري***، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، دفعة 2012/2011، ص47

[17] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، جامعة الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر. ص334

[18] محمد راتول، ***تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات***، الملتقى الوطني: المنظومة للصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الشلف 15/14 ديسمبر 2004 ص 337-338

[19] محمد سيد عابد، نفس المرجع السابق. ص 337 .

[20] عبد المجيد قدي، ***البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي***، دار بلقيس الجزائر ، 2011. ص-193 194 .

[21] Bank of algerie.dz/bulletin statistique.Htm